رهان الحكومة على الأموال الساخنة يعيد الدولار فوق 51 جنيهًا ويهدد الجنيه بمزيد من الخسائر

الاثنين 7 سبتمبر 2026 07:30 م

دفع اعتماد الحكومة المتزايد على استثمارات الدين قصيرة الأجل الدولار مجددا فوق 51 جنيها، كاشفا مرة أخرى هشاشة استقرار العملة حين يقرر المستثمر الأجنبي سحب أمواله بحثا عن ملاذ أكثر أمنا.

وجاء الارتفاع بعد يومين من التراجع، بينما سجل أعلى سعر في مصرف أبوظبي الإسلامي ومصرف قناة السويس 51.01 جنيه للشراء و51.11 جنيه للبيع، في إشارة إلى تجدد الضغط على الجنيه.

نزيف سريع من الديون

وخلال تعاملات الخميس، سجل العرب والأجانب صافي بيع بقيمة 227 مليون دولار في السوق الثانوية للدين الحكومي، بعدما بلغت التخارجات 270 مليونا الأربعاء و287.6 مليونا الثلاثاء، وفق بيانات البورصة المتتالية.

وبذلك تجاوزت حصيلة البيع خلال ثلاثة أيام 784 مليون دولار، وهو نزيف سريع يوضح كيف تتحول استثمارات جذبتها الفائدة المرتفعة إلى طلب مفاجئ على الدولار فور تصاعد المخاطر الإقليمية.

كما فقد الجنيه نحو 4.5 بالمئة من قيمته، عقب خروج جزئي للمستثمرين الأجانب من أدوات الدين، بالتزامن مع تجدد المواجهة بين الولايات المتحدة وإيران واضطراب الملاحة في مضيق هرمز.

غير أن التوتر الخارجي لم يصنع الضعف وحده، بل كشف خللا داخليا راكمته حكومة فضلت استدانة سريعة مرتفعة الكلفة على بناء صادرات وإنتاج حقيقي قادرين على توفير نقد أجنبي مستدام.

علاوة على ذلك، يدفع المصريون ثمن هذا النموذج مرتين، أولا عبر فوائد مرتفعة تستنزف الموازنة، ثم عبر غلاء السلع المستوردة كلما هبط الجنيه وارتفعت تكلفة الدولار داخل المصارف أيضا.

وفي المقابل، تراوح أقل سعر لدى ميد بنك عند 50.17 جنيه للشراء و50.27 جنيه للبيع، بما يعكس اتساع الفارق بين المصارف وارتباك التسعير تحت ضغط طلب متجدد في السوق.

وبحسب الخبير الاقتصادي هاني جنينة، فإن استمرار تصاعد الأحداث قد يدفع الدولار إلى تجاوز 55 جنيها، وهو تقدير يربط تدهور الصرف مباشرة باستمرار التخارج وتشديد الضغوط الخارجية خلال الفترة المقبلة.

ومن ثم، لا يبـدو اختراق مسـتوى 51 جنيها حركـة يوميـة عابرة، إذ يتزامن مع مبيعات متتابعـة في سوق الـدين وتوقعات أشـد قتامة لمسار العملة في مصر خلال الأعوام المالية المقبلة.

فائدة مرتفعة واستقرار هش

ويرى محمـد أبو باشا، رئيس تحليل الاقتصاد الكلي في بنك الاسـتثمار إي إف جي هيرميس، أن مرونة الصـرف تحمي الاحتياطيات وتضـمن السيولة، لكنها لا تلغي وحدها كلفة التقلب كاملة.

ومـع ذلـك، تكشف الوقـائع أن صـمام الأمـان النقـدي ينتقـل عبؤه إلى المواطن، لأـن انخفـاض الجنيه يرفع أسـعار الوقود والغـذاء والـدواء ومدخلات الإنتاج قبل أن تظهر أي مكاسب تصديرية مزعومة.

لـذلك، يصـبح حـديث الحكومة عن ترك السـعر للعرض والطلب ناقصا ما دامت موارد العرض تعتمد بدرجة كبيرة على ديون قصـيرة الأجل، يمكن لحاملها الرحيل فعليا عند أول صدمة خارجية.

وفوق ذلك، تمنـح أسـعار الفائـدة المرتفعـة المسـتثمر الأجنبي عائـدا سـخيا، بينما يتحمل الاقتصاد المحلي كلفـة تمويل أعلى تكبح المصانع والتوظيف، وتوسع مدفوعات الفوائد على حساب الخدمات العامة الأساسية أيضا.

أمـا هـاني توفيق، الخبير الاقتصـادي، فيرى أن الأـموال الساخنـة تكون مفيـدة فقط إذا مولت خامات إنتاج تعاد عبر صادرات دولاريـة، لا إذا استهلكتها الموازنة في سد عجز متكرر بصورة أكبر.

وبناء على ذلك، يصـبح توجيه التـدفقات هو الاختبار الحقيقي، فالـدولارات التي تـدخل لشـراء أذون الخزانة لا تبني طاقة إنتاجية، لكنها تترك وراءها فوائد مستحقة وضغطا عند الخروج في النهاية.

إضافـة إلى ذلك، يعيـد المشـهد تـذكير المصـريين بخروج نحو 22 مليـار دولاـر خلال 2022، حين تبخرت التـدفقات سـريعا وانكشـفت سوق الصرف أمام نقص حاد في السيولة الأجنبية الفعلية الجديدة.

في الوقت نفسه، لاـ تمنع زيادة الاحتياطيات الرسـمية انتقال الصدمـة إلى الأسـعار، طالما تظل البلاد محتاجـة إلى الـدولار لاستيراد الوقود والقمح والدواء ومستلزمات الإنتاج وسداد الالتزامات الخارجية خلال كل أزمة.

توقعات بمزيد من التراجع

ووفقا لتقديرات سـتاندرد آند بورز، قد يبلغ الدولار 55 جنيها بنهاية العام المالي الحالي، ثم 60 جنيها بنهاية العام التالي، قبل صعوده إلى 63 جنيها في يونيو 2028.

كذلك تتوقع الوكالة وصوله إلى 66 جنيها في يونيو 2029، ما يعني أن المسار المتوقع لا يتحدث عن تعاف مسـتدام للجنيه، بل عن انخفاض متواصل تحت مظلة الصرف المرن أيضا.

بيـد أن الحكومـة تقـدم المرونـة باعتبارها أداة لاسـتعادة التنافسـية، فيما تكشف التجربـة أن خفض قيمـة العملة بلا توسع إنتاجي وصادرات أعلى يتحول في مصر إلى موجات تضخم تنتزع القدرة الشرائية للمواطنين.

وعليه، لا تكمن الأزمة في رقم 51 جنيها وحده، وإنما في نموذج اقتصادي يطلب الدولار لتمويل الواردات والديون أسرع مما ينتجه عبر الصناعة والتصدير والاستثمارات طويلة الأجل المباشرة.

إلى جانب ذلك، يضاعف إغلاق مضيق هرمز المحتمل الضغوط عبر زيادة أسعار النفط والشحن والتأمين، وهي تكاليف تصيب مصر كمستورد للطاقة وسوق تعتمد على نقل السلع من الخارج بصورة دائمة.

لهذا، تظل أي مكاسب مؤقتة للجنيه قابلة للتبدد إذا لم تتراجع فجوة النقد الأجنبي، لأن الأموال الساخنة لا تقدم ضمانا للاستقرار، بل تمنح السوق هدنة وقتية مرتبطة بقرار المستثمر وحده.

وأخيرا، يعري صعود الدولار مجددا فشل الرهان على الاقتراض قصير الأجل، ويضع الحكومة أمام خيار واضح، إما تحويل الموارد نحو الإنتاج والتصدير، أو إبقاء المصريين رهائن لتقلبات المستثمرين والدولار الأمريكي.

تقارير

خصم 50% على مونوريل شرق النيل يكشف أزمة التسعير وضعف إقبال محدودي الدخل
الجمعة 22 مايو 2026 06:30 م

تقارير

استغاثة عاجلة لإنقاذ حياة الدكتورة شيرين شوقي المعتقلة بسجن العاشر من رمضان
الأربعاء 15 أبريل 2026 11:00 م

مقالات متعلقة

مكارلا تحت ميلعتلاو ةحصلا كرتيو نوليرت 5.1 تافورصم لباقم هينج تانويليرت 4 تادارياب نيْدَّلا ةنزاوم ريرمي ةيابجلا نامل

برلمان الجباية يمرر موازنة الدَّيْن بايرادات 4 تريليونات جنيه مقابل مصروفات 5.1 تريليون ويترك الصحة والتعليم تحت الركام

تارشؤملا يعامجع جارت طسو نيمويي فهينج رايلم 43.7 رسخت ةيرصملا ةصرولبا

البورصة المصرية تخسر 43.7 مليار جنيه في يومين وسط تراجع جماعي للمؤشرات

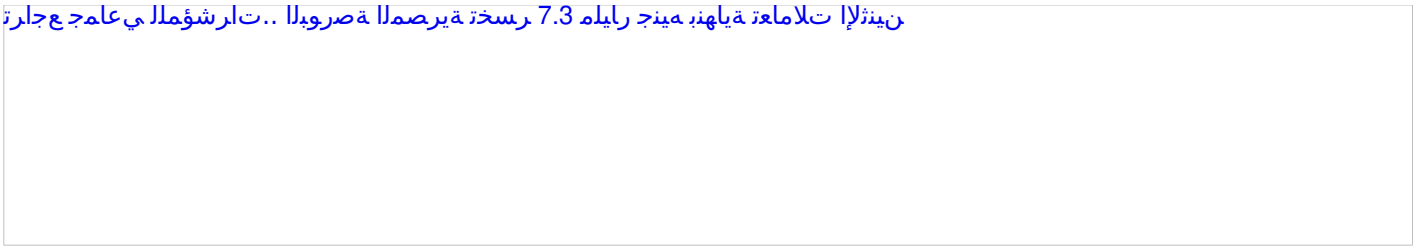

تراجع جماعي للمؤشرات.. البورصة المصرية تخسر 7.3 مليار جنيه بنهاية تعاملات الإثنين

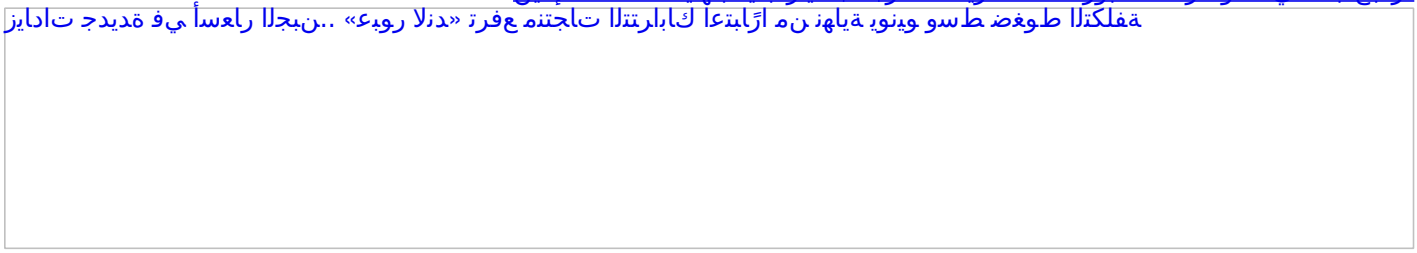

زيادات جديدة في أسعار الجين.. «عبور لاند» ترفع منتجات التترابالك اعتبارًا من نهاية يونيو وسط ضغوط التكلفة

- التكنولوجيا
- دعوة
- التنمية البشرية
- الأسرة
- ميديا

- الأخبار
- المقالات
- تقارير
- الرياضة
- تراث
- حقوق وحريات

إشترك ادخل بريدك الإلكتروني

جميع الحقوق محفوظة لموقع نافذة مصر © 2026